



عبد الإله الفاسي.- بلدية الرباط في عهد الحماية 1911-1939 ودورها الاقتصادي والاجتماعي في حياة العاصمة (الرباط: منشورات جمعية رباط الفتح للتنمية المستدامة، دار أبي رقرق للطباعة والنشر، 2016)، 612 ص.

Abdelilah al-Fasi.- *Baladiyyat ar-ribāt fī 'ahd al-ḥimāya (1911-1939) wadawruhā al-iqtisādī wa al-'umrāni wa-l'ijtimā'ī fī ḥayāt al-'āšima. (al-Ribāt: manshurat jam'iyat Ribāt al-fath li-ttanmiyya al-mustadīmati, dār 'abī raqrāq li-tṭabā'at wa-nashr, 2016), 612p.*

أصل هذا الكتاب الذي انضاف سنة 2016 إلى لائحة الكتب التاريخية المغربية المتعلقة بفترة الحماية أطروحة جامعية نال بها صاحبها الأستاذ عبد الإله الفاسي دكتوراه الدولة في التاريخ المعاصر، تحت إشراف الأستاذ العميد إبراهيم بوطالب، سنة 2002. تأتي هذه الأطروحة تتويجا لمسار يبرز انشغال المؤلف بقضايا مدينة الرباط في تاريخها المعاصر. وقد سبق للمؤلف أن أنجز، عن هذا المجال الحضري، عدة دراسات وأعمال، أهمها، بحث نال به دبلوم الدراسات العليا، أصدره سنة 1996، تحت عنوان: مدينة الرباط وأعيانها في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، 1830-1912.

يشتمل الكتاب، المتناول في هذا المقام، على 612 ص، ويتكون بالإضافة إلى المقدمة، وخاتمة جد مختصرة، والفهارس من "تمهيد" يستكشف "تنظيم مدينة الرباط قبل الحماية والاحتلال" (13-33)، وبايين يشتمل أولهما، الواقع تحت عنوان "فترة 1912-1918" (35-252) على ستة فصول. أما ثانيهما، الذي يتناول "فترة 1919-1939" (253-583)، فيتألف من سبعة فصول.

رصد المؤلف في الباب الأول انتقال المصالح المخزنية والمقيمة إلى الرباط، والسياق الذي انتقلت فيه هذه المدينة من مركز إداري إلى عاصمة، والتنظيم البلدي وتطوراته. ودرس فيه أيضا، "الميزانية البلدية" وتطورها، ودور هذه الأخيرة في ميدان التهيئة الحضرية، وفي المجال الاقتصادي. وخصص حيزا هاما منه، لاستجلاء العلاقة بين البلدية والسكان. واهتم في هذا الاتجاه بالعناصر البشرية بالمدينة، الأوربية والمغربية،

وتمثيلتها في اللجنة البلدية، وأيضا بالسياسة الاجتماعية للبلدية، في جوانبها الصحية والأمنية والتعليمية.

وفي الباب الثاني، المتعلق بالفترة بين سنتي 1939 و 1919، استكمل عبد الإله الفاسي المواضيع والقضايا المدروسة في فصول الباب الأول. فقد تتبع فيه تطورات التنظيم البلدي والميزانية التي احتلت فيها الضرائب أهمية قصوى. واستأنف فيه الحديث عن تهيئة المدينة وما ارتبط بذلك من مشاكل ونزاعات، وعن الأوضاع الديموغرافية والصحية وعلاقة البلدية بها. وعاد في الفصلين الأخيرين ليتحدث عن العلاقة بين البلدية والسكان وعن دور هذه المؤسسة في الحياة الاقتصادية.

ومن خلال المعطيات الوافرة والغنية التي قدمها في الكتاب، أبرز المؤلف أهمية التحول الطارئ على المدينة و"الدور الأعظم" الذي قامت به البلدية من أجل "تحديث المدينة وتجهيزها". وكشف النقاب، موازاة لذلك، عن ضعف مساهمة المغاربة في تدير شؤون البلدية التي تحكم الفرنسيون في دواليبها. وأظهر الكتاب أيضا كيف أن الأوروبيين، والفرنسيين على الخصوص، استفادوا من المشاريع والأعمال المنجزة، على حساب المغاربة الذين انتزعت منهم الكثير من الأراضي وتحملوا القسط الأكبر من الضرائب، ولم يستفيدوا كثيرا من هذه الإنجازات التي غيرت المشهد الحضري للمدينة، والذي أصبح موشوما بميز صارخ تظهر معالمه في تدهور المدينة العتيقة وانتشار الأحياء القصديرية وأحزمة الفقر، إلى جانب الأحياء الأوربية، المتميزة برونقها وجمال مظهرها وتوفرها على كل المرافق، وعلى الوسائل الضرورية للعيش الكريم.

تجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن المعطيات والاستنتاجات القيمة التي قدمها الكتاب هي حصيلة جهد كبير بذله المؤلف في جمع المادة المصدرية، واستقراء الوثائق والمعلومات الوافرة التي استقاها من مصادر ومراجع عديدة ومتنوعة، تتكون من كتب وجرائد ومجلات، وبالأساس، من وثائق كثيرة حصل عليها من دور أرشيف متعددة. تقدم لنا هذه الوثائق والمستندات، التي ترجع في أغلبها إلى الأرشيفات البلدية، معلومات وافرة وغنية عن البلدية وقضاياها، والمدينة وسكانها، والتحويلات الطارئة عليها. وأتى الكتاب لذلك، غنيا بمعلوماته الموثقة، مدعما بالصور والخرائط، والبيانات والجداول، التي أضفت عليه طابع الجدية والمصداقية.

بيد أن هذه المادة الوثائقية الدسمة، التي مكنت المؤلف من تتبع تطور الإطار القانوني والتنظيمي والمؤسسي للبلدية، وتقديم وصف خارجي شامل لهذه المؤسسة، من

خلال التركيز على البنيات والوظائف والمهام، لم تسعفه في رصد أدوار الرجال، أو الأعضاء المنتمين للبلدية، وتتبعهم في أفعالهم وممارساتهم، مع أنه كان واعيا بضرورة تجاوز المقاربة المؤسساتية من أجل فهم سير المؤسسة البلدية وتقييم "دورها". وقد ذكر في هذا الشأن، في سياق حديثه عن وظيفة رئيس المصالح البلدية، أن ما يشغله "ليس (فقط) الرجوع إلى الوظائف"، وإنما أيضا، رصد المعطيات المتعلقة بالشخصيات الهامة التي تعاقبت على هذا المنصب. وقدم بناء على ذلك، معلومات هامة لكنها جد مختصرة عن المراقبين المدنيين الستة الذين شغلوا هذه الوظيفة. وكذلك الأمر بالنسبة للأعيان من التجار والملاكين أو "العائلات التقليدية" التي عين منها الأعضاء المغاربة في اللجنة البلدية. ولم يتمكن بالتالي من استكمال الصور والتصورات التي من شأنها الكشف عما كان يطبع العلاقات بين الأعضاء من تناقض أو انسجام في المصالح والمواقف، وعن مدى ارتباطهم بالشركات الكبرى أو اللوبيات العقارية. لكن الباحث قدم، مع ذلك، بعض الإشارات الطفيفة التي تستجيب لهذا الغرض، من ذلك الإشارة إلى أن الإدارة البلدية لم تسارع إلى تطبيق ظهير غشت 1916 المتعلق بنزع الملكية لأسباب ارتبط بعضها بضغط جمعيات الملاكين الأوروبيين، التي كان رئيس المصالح البلدية، نفسه، قد شجع على إنشائها (143).

نشير، في الاتجاه نفسه، إلى أن وثائق المؤلف لم تسعفه أيضا على "الاستخبار عن مواقف السكان"، وبالأخص على مواقف الأعضاء المغاربة داخل البلدية، وآرائهم فيما يتعلق بالبلدية والحماية. وهذا ما دفعه إلى الإدلاء ببعض الافتراضات والتأويلات، من ذلك حديثه، بدون تقديم أي إثبات أو معطيات، عن توفر "مؤشرات على وجود غيرة وطنية عند ممثلي السكان المغاربة في اللجنة" (537).

تأسيسا على ذلك، يمكن القول بأن الوثائق المعتمدة في هذا الجانب محدودة، ليس من الناحية الكمية، ولكن من الجانب النوعي أو الكيفي. فهي لم تساعد المؤلف على سبر العمق السوسولوجي لهذه المؤسسة، وبالتالي على تبديد بعض علامات الاستفهام، وتفصيل القول في بعض المعطيات والسياقات، لتشكلها، أولا، من نصوص قانونية وتنظيمية رسمية مليئة بمصطلحات يبرر الواقع الاستعماري، ومحملة بخطاب يغذي وهم الحماية، وثانيا، من قرارات وتقارير بلدية أغنت الكتاب بالكثير من المعلومات والمعطيات المتعلقة بالمشاريع والإنجازات والتحويلات، لكنها لم تتح أمام المؤلف الفرص لاستكشاف أدوار الفاعلين المتحكمين في سلطة القرار بالمدينة واستجلاء سياقات تشابكت فيها، وتداخلت، مصالح السلطة والاستعمار والرأس مال.

بيد أن المادة الوثائقية التي اعتمدها الأستاذ عبد الإلاه الفاسي في كتابه كانت غنية بما يكفي لتوجيه موضوعه وتحديد هيكلته ورسم ملامح بنائه؛ فالمقاربة التي اتبعها، وهي ترمز لقوة العلاقة بين المسألة المصدرية والمادة المعرفية، مكنته، بفضل الزخم الوثائقي البارز في الكتاب، من تقديم معطيات وإجابات وافرة، مؤطرة أو موجهة بأسئلة وإشكاليات واضحة ومحددة. نلمس ذلك، بدءاً من العنوان الذي حدد موضوع الكتاب في دراسة "البلدية" و"دورها" الاقتصادي والعمراي والاجتماعي في حياة العاصمة الرباط. وقد أوضح المؤلف في المقدمة، سعياً لضبط هذه الغاية أو الهدف، أن "الإشكال" الأساس يتمثل في "استطلاع الوسائل" التي استعملتها البلدية لتحقيق أهدافها، وضبط "الأدوار" التي قامت بها بالمدينة في الفترة التي تعيننا.

وفي هذا الاتجاه، أبدى المؤلف، في مناسبات عديدة، حرصه الشديد على عدم تجاوز إشكاليات موضوعه وقضاياها، وعلى تحديد حقل تدخله، لكن الموضوع، من هذا الجانب، لا يخلو من تعقيدات ناتجة عن كثرة المتدخلين في شؤون المدينة وتشابك العلاقات والمصالح، خصوصاً في مجال التهيئة الحضرية، الذي يصعب فيه تحديد الأدوار وضبطها، والتمييز بين ما أحدثته البلدية وما كان من فعل الإدارات المركزية، المتحكمة في الأشغال العمومية والمالية والميزانيات، وبالإدارة الترابية والتخطيط أو التهيئة الحضرية بشكل عام. فقد كانت هذه الإدارة العليا، ومقرها أيضاً الرباط العاصمة، حريصة على الإمساك بكل خيوط اللعبة السياسية والاستراتيجية الاستعمارية، ولم تفسح بذلك إلا هامشاً ضيقاً أمام اللامركزية. ولهذا لم يكن ممثلوها، في النواحي والجهات، حسبما تؤكد عليه العديد من الدراسات، إلا أدوات منفذة لما تتوصل به من أوامر وتوجيهات.

نشير، من جهة ثانية، إلى أن الحديث عن دينامية هذه الأدوار والتدخلات ارتبط، في الكتاب، باستعراض المعطيات المتعلقة بـ"التحولات الكبرى"، المجالية والاجتماعية والاقتصادية. وقد أبدى المؤلف، في هذا الصدد، حرصاً شديداً على الإحاطة بأحوال "مدينته" إحاطة شاملة، ورغبة جامحة في جمع "المعلومات الكافية عن صور الحياة اليومية أو عن الفئات الاجتماعية والاقتصادية المتساكنة في المدينة" (529)، وكتابة "تاريخ شامل" يغطي، فضلاً عن المؤسسة البلدية وأدوارها، فضاء المدينة وجوانبها المتعلقة بالمجتمع والاقتصاد والتهيئة الحضرية وغيرها. وقد تمكن فعلاً، بفضل مادته الوثائقية الوافرة ومنهجه الوصفي، في التدقيق في التوثيق وتقديم الكثير من التفاصيل وتوضيح كثير من السياقات التي أرجعه بعضها إلى عهود سلاطين القرن التاسع عشر.

ولهذه الأسباب، أتى الكتاب ضخماً وموسوعياً وموثقاً. وهو يعد من هذا الجانب، دراسة تاريخية جادة، ومرجعاً لا تخفى أهميته في مجال الدراسات المغربية المتعلقة بالتاريخ الحضري والمؤسسات في فترة الحماية؛ بل إنه من الكتب الرائدة والنادرة التي تناولت مواضيع جديدة، لم تحظ باهتمام كبير من قبل. فهو يسير في هذا الاتجاه على منوال ما كتبه المرحوم محمد مخلف، الذي أنجز قبله، بإحدى الجامعات البلجيكية، "أطروحة مشابهة" (بالفرنسية) حول "بلدية فاس في فترة الحماية بين سنتي 1912 و1956" (1990). كما أن موضوعه يقترب أيضاً، مما كتبه سيلفيان مينوز (Sylviane Munoz) في أطروحة جامعية، نشرت سنة 1986 تحت عنوان:

*(Monographie historique et économique d'une capitale coloniale: Rabat, de 1912 à 1939).*

إذ اهتمت، هي أيضاً، بإبراز التحولات الطارئة على الرباط، بعد انتقالها إلى مرتبة عاصمة، وأهمية الأدوار التي قامت بها البلدية، في الفترة المحددة بين سنتي 1912 و1939. لقد التفت عبد الإلاه الفاسي في كتابه إلى قضايا شائكة ومتداخلة ومعقدة تتعلق بالعلاقة بين المؤسسات والمجتمع والمجال في مدينة الرباط، وانطلق من الإشكالية البلدية لتناول مواضيع ذات صلة بقضايا النخبة والسلطة والتنظيم وثقافة المشاركة السياسية والرأسمالية الاستعمارية. وأبرز، بناء على ذلك، خصائص التجربة البلدية بالرباط، وخصوصيات هذه المدينة التي اختلفت من حيث نظام بلديتها وصيرورتها التاريخية عن تجربتي فاس والدار البيضاء. ولو أن هذه الاختلافات لن تظهر بجلاء إلا بدراسات مقارنة تبرز هويات المدن والبلديات وخصوصياتها.

يمكن القول ختاماً، بأن هذا المؤلف، الذي يروي تفاصيل "حكاية" البلدية والمدينة، نص بعيد عن التعقيد، مفتوح على العديد من التأويلات والأسئلة التي يمكن أن تكون مثار نقاش. بيد أن الكتاب في مجمله بالنظر إلى ما يخرجه من معطيات غزيرة وموثقة، وما يتضمنه من وثائق وتقارير، تغني البحث التاريخي، في مجال لا يزال بكراً يعد من أهم الدراسات الحضرية والمؤسسية المغربية التي تعززت بها الخزانة التاريخية الخاصة بفترة الحماية.

عبد الحميد احساين  
جامعة الحسن الثاني بالمحمدية